2018 ممم - ٥٥٥ ٢ - ٢

علم وخبر
٢٩/أد

حل العدل الأدنى لقضية المفقودين والمخفيين قسرياً

إن حل العدل الأدنى لقضية المفقودين والمخفيين قسرياً يقوم على جزئين:

الأول: جمع وحفظ العينّات البيولوجية (الريق) من أهالي المفقودين والمخفيين قسرياً، لزوم إجراء فحص الحمض النووي (DNA) تمهيدا للتعرّف على هويات أحبائنا أحياء كانوا أم أمواتا.

يتطلب تنفيذ هذا الجزء

موافقة مجلس الوزراء ورئيسه على مشروع اتفاق مقدّم من البعثة الدولية للصليب الأحمر لجمع وحفظ العيّنات البيولوجية للأهالي، وتكليف وزارة الداخلية المباشرة بالتنفيذ تداركاً لرحيل المزيد من الأهالي عن الحياة.

الثاني: إنشاء هيئة وطنية مستقلة، مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسرياً وفق اقتراح قانون موجود في مجلس النواب ومصادق عليه من قبل لجنتين نيابيتين.

يتطلّب تنفيذ هذا الجزء

عرض اقتراح القانون على الهيئة العامة للمجلس الجديد لإقراره في أول جلسة يعقدها. علماً أن غالبية قيادات الأحزاب السياسية الممثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية قد وافقت على هذا الاقتراح. كما وافق عليه عدد من النواب يمثلون كافة الكتل النيابية قبل أن يعرض اقتراح القانون داخل المجلس.